وفي تقرير أعده المنتدى سنة 2017 تم من خلاله رصد أهم العوائق التي تحد من تفعيل القدرة التنافسية لاقتصاد الجزائر وقدرته على جذب الاستثمار الأجنبي، حيث تمثل أكبر عائق في البيروقراطية والفساد وصعوبة الحصول على التمويل، بالإضافة إلى اللوائح والمعدلات الضريبية وعدم استقرار السياسة إلى جانب عوامل أخرى يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): العوامل الأكثر إشكالية في ممارسة الأعمال في الجزائر

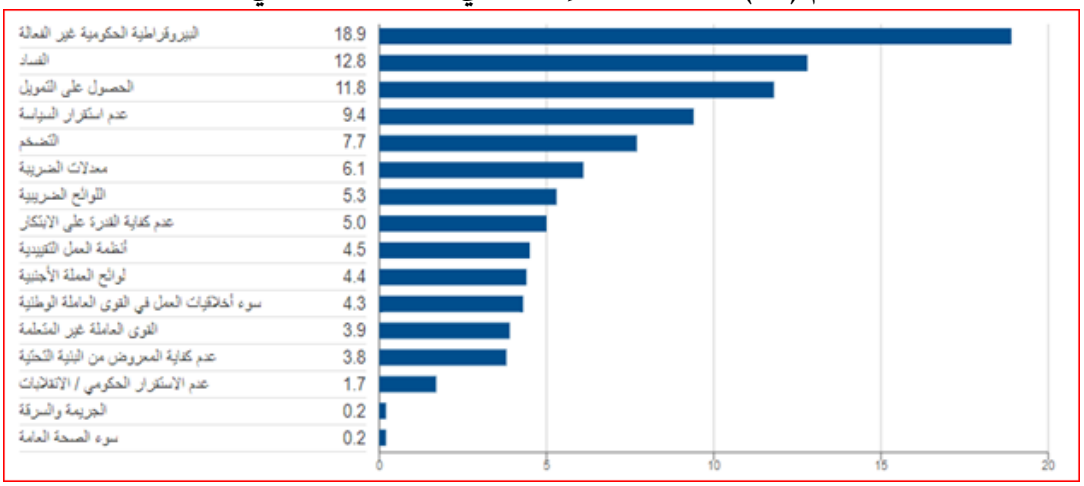

Source :http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/countryeconomy-profiles/#economy=DZA , consulté le :31/12/2019

II. تشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن موقف الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر ارتبط بالتطورات التي عرفها العالم في المجال الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، حيث انتقل من مرحلة تمتاز بالصراع بسبب الاختلاف في الأهداف إلى مرحلة تمتاز بالتعاون بسبب المصالح المشتركة بين الدول

المستقبلة لرؤوس الأموال و الدولة الصادرة لها، فبعد الاستقلال تبنت الجزائر نهجا اشتراكيا واعتبرت القطاع العام هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني. لذلك كان الاستثمار الأجنبي المباشر مقيدا ومهمشا لأسباب تتعلق بالسيادة الوطنية، لكن بعد فشل التجربة الاشتراكية في تحقيق التنمية الاقتصادية، و أزمة المديونية الحادة التي تعرضت إليها الجزائر، ونظرا للتطورات في المجال الاقتصادي الدولي و زيادة مظاهر العولمة الاقتصادية، شرعت الجزائر في إصلاحات سياسية و اقتصادية هامة من أجل حماية و ترقية الاستثمارات سواء المحلية منها أو الأجنبية، باعتبار أن الاستثمارات من الركائز الداعمة لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في مراحلها الأولية التي تتطلب أموالا ضخمة. فمن خلال هذا المحور سنتطرق لنصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأدائه الاقتصادي

1.II. تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تحسنا ملحوظا مع مطلع الألفية الثالثة مقارنة بسنوات التسعينيات نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية عقب العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر، وانتهاج الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية المنظمة للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب وبقي يسجل تدفقات ضعيفة حسب ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (04): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2018

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التدفق	280	1108	1065	638	882	1145	1795	1662	2632	2754
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التدفق	2301	2580	1499	1637	1507	584-	1637	1232	1506	-

unictadstat.unictad.org/wds/TableViewer/tabeleView.aspx, consulté le : 29/12/2019

يظهر الجدول تطورا مستمرا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث انتقل من 280مليون دولار سنة 2000 إلى 1108 مليون دولار و 1065 مليون دولار سنتي 2001 و2002، ويرجع ذلك إلى طبيعة التحفيزات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية من خلال تطبيق الأمر الرئاسي 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، الأمر الذي شجع المستثمرين توجيه استثماراتهم نحو الجزائر.كما يعود هذا الارتفاع إلى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة Espat الهندية.

و تأرجح هذا التطور بعد ذلك بين الزيادة والنقصان ليبلغ سنة 2009 حجم قدره 2746 مليون دولار وبشكل مخالف لتوقعات لأنها أعقبت أزمة مالية حادة عصفت بالاقتصاد العالمي. وقد فسر ذلك بزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركتي Total و Partex الفرنسيتين اللتين قدر حجم استثماراتهما بـ 1.436 مليار أورو، يضاف إلى ذلك فرض الحكومة الجزائرية على البنوك و فروعها رفع رأسمالها من2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار، و هو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية والرفع من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية. (بلخياط، 2014، الصفحة 151)

وفي منتصف سنة 2010 تراجع مستوى التدفق إلى 2301 مليون دولار بسبب الأزمة التي مرت بها شركة "بريتيش بيتروليوم" إحدى أكبر الشركات البترولية المستثمرة في قطاع المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى الإجراءات الاقتصادية التحفظية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية، لحماية الاقتصاد الوطني من نزيف تحويل العملة الصعبة إلى الخارج، والمتمثلة في العودة إلى قاعدة "51/49"، يكون للشريك الجزائري نسبة لا تقل عن 51% بالنسبة للأنشطة فيما يخص الأنشطة الإنتاجية، وقاعدة"70/30"

تكون حصة الشريك الجزائري نسبة لا تقل عن 30% بالنسبة للأنشطة الاستيرادية، إضافة لإجبار المؤسسات الأجنبية على تمويل مشاريعها من البنوك الجزائرية وليست الأجنبية. (ميدون، 2015، الصفحة 510)

وبعدها سجل حجم التدفق ارتفاعا سنة 2011 إلى 2580 مليون دولار، لكن تراجع في السنة الموالية نتيجة تراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي بنسبة 18.2%. وبعدها ارتفعت حصيلة التدفق إلى1637 مليون دولار سنة 2013 بفعل تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء مشاريع مشتركة. لتتراجع بعدها بداية من سنة 2014 تزامنا مع انخفاض أسعار النفط، خاصة وأن أغلب الاستثمارات الأجنبية متمركزة في قطاع المحروقات.

II.2. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعددت الجنسيات المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، لكن تعود النسبة الكبيرة منها للدول الأوروبية من حيث عدد وقيمة المشاريع الاستثمارية ، وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الجهة المستثمرة للفترة(2002-2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	472	1 148 208	78 415
فيما بيها الاتحاد الاوربي	332	666 499	**44 646**
اسيا	114	169 732	11 761
امريكا	18	68 813	3 737
الدول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	28	33 160	4 335
المجموع	**901**	**2 519 831**	**133 583**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول أعلاه 2015 تظهر أوروبا كأكبر مستثمر في الجزائر بحوالي 472 مشروع قدرة قيمتها بـ 1148208 مليون دينار جزائري منها (اسبانيا، فرنسا ،ايطاليا، ألمانيا، بريطانيا)، وهي موجودة أساسا في قطاع المحروقات، الصناعات الغذائية (DANON) الفرنسية، الخزف، الكيمياء، الصيدلة، الصناعات المصنعة (MICHELIN)، والصناعات الفولاذية،والمصنع الألماني (HENKEL) لمواد التنظيف كمساهم في رأس مال المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف (ENAG)، ومجموعة(MESSER) المتخصصة في الغازات الصناعية،ومشروع الشركة الألمانية (LINDE)، وبنك(HSBC)، ثم يأتي بعد ذلك الاتحاد الأوروبي بحوالي 332 مشروع بقيمة 666499 مليون دينار جزائري، وذلك بعد دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق منذ 2005،لتحتل بعدها الدول العربية بـ 332 مشروع قيمتها 666499 مليون دينار جزائري، جلها يرجع للكويت ومصر و المملكة العربية السعودية، ولعل يرجع هذا إلى طبيعة العلاقات الخارجية التفضيلية للاستثمارات العربية في إطار الاستثمارات العربية البينية، لتحتل بعدها آسيا بـ11468 مشروع قيمتها169732 مليون دينار جزائري أغلبها في قطاع المحروقات، اليابان (JGC-ITOCHU) والصين (CNOC)، كذلك الاستثمارات العقارية، وتليها الشركات الأمريكية بـ 18 مشروع قيمتها 68813 مليون دينار جزائري، من بينها شركة (Internationelinc Recources Petrofac) ،كما شملت قطاع الكيمياء والصيدلة التي قامت بها شركة،(PFIZAR)، (مساني، ، 2019 ، الصفحة 158،160)وتأتي بعدها الشركات المتعددة الجنسيات بـ 28 مشروع قيمتها 33160 مليون دينار جزائري، تليها إفريقيا بستة مشاريع بقيمة 39686 مليون

دينار جزائري أهمها شركة (KAHRAMA) لتحلية المياه وإنتاج الكهرباء، و استراليا أيضا بمشروع واحد قيمته 2974 مليون دينار جزائري تمثل في (BHPK).

II.3. الأداء الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لدراسة ومعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف حسب التحليلات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع ، عادة ما تكون بتحليل الآثار التي يحدثها هذا الاستثمار في عدة مجالات، و بناء على المعطيات المتوفرة لدينا من الإحصاءات، سنحاول إظهار هذا الأثر من خلال مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الخام وفي تكوين رأس المال الثابت، ومدى توفيره لمناصب الشغل.

II.3.1. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي الخام :تشكل نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الخام مدخلا لدراسة درجة تأثير هذه الاستثمارات على معدلات النمو الاقتصادي التي يحققها البلد المضيف، فبالنسبة للجزائر وبالنظر لضعف حجم التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية، تساهم هذه المشاريع بنسبة ضعيفة في الناتج المحلي الخام بالجزائر حسب ما توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم(05):نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام 2000-2017

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النسبة %	2.47	8.9	7.64	3.90	4.30	4.96	6.96	4.91	5.26
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة %	5.25	3.93	4.07	2.33	2.37	1.88	0.83-	2.37	1.78

unictadstat.unictad.org/wds/TableViewer/tabeleView.aspx consulté le : 29/12/2019

إن درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إنتاج السلع و الخدمات المنتجة داخل البلد المضيف بالشكل الذي يعمل على تلبية الطلب المتزايد عليها، يمكن أن يعوض عن أوجه القصور الهيكلي للاقتصاد المحلي من خلال زيادة الإنتاج ورفع كفاءته مما يؤدي في نهاية الأمر إلى التأثير في صناعات تحويلية أو قيام صناعات تكميلية، والملاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر يشغل حيزا صغيرا من الناتج المحلي الخام في الجزائر و بلغ في أقصى نسبة له 2.02 % سنة 2001 وباقي السنوات مابين 1 % و 2%، رغم تحسن تدفقه بعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وتطور الناتج الإجمالي الخام. لذلك الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسهم مساهمة جدية في إنتاج السلع والخدمات المنتجة في الجزائر، وبالتالي له مساهمة ضعيفة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

II.3.2. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت:يعتبر تكوين رأس المال الثابت كمؤشر لقياس درجة الاستحواذ على الأصول الثابتة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو من دوافع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لمساهمته في بناء وتطوير القدرات الإنتاجية لاقتصاد البلد المضيف لها، فمن خلال الجدول التالي سنبين مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الرأسمالي الثابت في الجزائر:

الجدول رقم (06): نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	الزراعة	البناء و الأشغال العمومية	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	الاتصالات	المجموع
عدد العمال	641	23928	81413	2196	2407	7656	13842	1500	133583
النسبة%	0.48	17.91	60.95	1.64	1.80	5.73	10.36	1.12	100

Source : unictadstat.unictad.org/wds/TableViewer/tabeleView.aspx consulté le : 29/12/2019

يبين الجدول السابق أن حصة الاستثمارات الأجنبية في التكوين الرأسمالي الثابت ضعيفة جدا، حيث سجلت أعلى معدل لها سنة 2001 بنسبة 8.9%،بعدها عرفت انخفاضا مستمرا تماشيا مع وتيرة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر، خاصة في السنوات الأخيرة تزامنا مع انخفاض أسعار النفط.

II.3.3. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل: من الدوافع التي تجعل البلدان تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساهمتها في تكوين وتأهيل و رفع مستوى العمالة المحلية بالإضافة إلى التقليل من معدلات البطالة بفتح فرص عمل جديدة مع المحافظة على مناصب العمل القائمة، خاصة البلدان التي تعاني من المعدلات المرتفعة للبطالة، والجزائر من بين أهم الأسباب التي تدفعها لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أراضيها، هي رغبتها في تأثير هذه الاستثمارات في الرفع من معدلات التشغيل، إلا أن الواقع يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي لم يساهم بفعالية في استحداث مناصب شغل جديدة كما يظهر في الجدول التالي :

الجدول رقم (07):فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2002-2017)

السنوات	الزراعة	البناء و الأشغال العمومية	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	الاتصالات	المجموع
عدد العمال	641	23928	81413	2196	2407	7656	13842	1500	133583
النسبة%	0.48	17.91	60.95	1.64	1.80	5.73	10.36	1.12	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يظهر الشكل أن الشركات الأجنبية المستثمرة في القطاع الصناعي هي التي استقطبت العدد الأكبر من الأيدي العاملة الوطنية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة(2002-2017)، حيث وفرت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية 23928 فرصة عمل، والشركات الأجنبية الناشطة في قطاع الخدمات وفرت 7656 فرصة عمل ، وبالنسبة للقطاع السياحي في فقد تم توفير7656 فرصة عمل، أما الشركات الأجنبية العاملة في قطاع الصحة 2196 منصب شغل، في حين نجد أن الشركات الأجنبية العاملة في قطاعي النقل والاتصالات الأخرى وفرت 2047 منصب شغل و1500 منصب

شغل على الترتيب.كما نجد أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الزراعة، احتلت المرتبة الأخيرة من حيث مساهمتها في خلق فرص الشغل في الجزائر حيث وفر ما يعادل641 فرصة عمل، نظرا لقلة المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع.

ويتبين من الجدول أن الاستثمار الأجنبي لم يوفر العديد من مناصب الشغل للعمال المحليين، ويمكن إرجاع ذلك إلى تشغيل هذه الشركات الأجنبية لليد العاملة الأجنبية التي تأتي بها من موطنها الأم، ومثال ذلك الشركات الصينية الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تعتمد بنسبة كبيرة على العمالة الصينية.أو المجالات المستثمر فيها ليست ذات كثافة عمالية كبيرة، بالإضافة إلى أن هذه الاستثمارات الأجنبية تشكل فقط نسبة 1.42% من إجمالي الاستثمارات في الجزائر. وبالتالي هذه الشركات لم تأثر بشكل كبير على التشغيل في الجزائر مقارنة لما وفره الاستثمار المحلي، و الجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (08):العمالة المنشئة في المشاريع المحلية والأجنبية في الجزائر للفترة (2002-2017)

الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة%	المبلغ	النسبة	عدد العمال	النسبة%
الاستثمار المحلي	62334	%98.58	11780833	%82.38	1098011	%89.15
الاستثمار الأجنبي المباشر	901	1.42%	2519831	%17.62	133583	10.85%
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1231594	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يبين الجدول نسبة العمالة التي استحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2017/2002) بـ 17.62%، بما يعادل توفير 129254 منصب شغل من خلال 901 مشروع أجنبي، من إجمالي 63235 مشروع استثماري(محلي وأجنبي) .